البُعد التداولي للخطاب

أحمد امحمد علي جمعة
كلية التربية براك/ جامعة سبها

مقدمة:

تنطلقُ فكرة البحث من أنَّ التداولية تُسهِمُ كثيرًا في بيان المدلول الذي يُحيلُ عليه اللفظ بمختلف المستويات التي تقوم بوصف المفردات وتحليلها، بدءًا من المعنى الأساسي الذي يُعدُّ عاملًا رئيسًا لعملية الاتصال اللغوي الذي تعتمد عليه وظيفة اللغة في عملية التخاطب والإبلاغ، مرورًا بتسييق المفردة في التراكيب المختلفة في أنماط السياق المختلفة(بإدراجها في نظام اللغة)، في أضرب المقام المختلة، وما تحدثه الصيغ الاشتقاقية، والتقديم والتأخير، انتهاءً بما تضفيه عليها أنماط الخطاب من تنوُّعٍ في الدلالة علىٰ المفهوم؛ مما يجعل الخطاب يتحوَّل من نظام اللغة إلىٰ الاستعمال لتأثره بمظاهر غير لغوية؛ لأنَّ الاقتصار علىٰ تلك المظاهر اللغوية(التركيبية– الدلالية)

غير كافٍ لتفسير الخطاب وتأويله، كما يُعدُّ التحليل الوصفي للخطاب، وبعض العبارات التي لا يُؤخذ معناها من معاني مفرداتها منعزلة يُعدُّ ليس دقيقًا؛ لذا تستوجب الحاجةُ التوجُّهَ إلىٰ عناصر غير لغوية تكملها التداولية.

يهدفُ البحث إلىٰ بيان أنَّ الاقتصار في الدراسات اللغوية علىٰ المقياس الشكلي أو الدلالي لتحليل الخطاب ليس كافيًا لتأويل كثيرٍ من التراكيب اللغوية؛ لذا يُستلزَم الاهتمام بالعناصر التي تتمُّ معالجتها عن طريق البعد التداولي وهو ما ستتمُّ مناقشته– بعون الله ومشيئته– في هذا البحث الموسوم بعنوان: البعد التداولي للخطاب، متناولًا المطالب الآتية:

1. المطلب الأوَّل/ مهام التداولية.
2. المطلب الثاني/ علاقة التركيب والدلالة بالتداولية.
3. المطلب الثالث/ المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي للخطاب.
4. المطلب الرابع/ أنماط الخطاب من حيث البنية(الشكل).
5. المطلب الخامس/ دور عناصر الخطاب وأثرها علىٰ عملية التواصل والإبلاغ.
6. المطلب السادس/ تداولية الإحالة في الخطاب.
7. المطلب السابع/ علاقة التداولية بالخطاب.
8. أهم النتائج.

المطلب الأول: تعريف التداولية ومهامها:

تعريف التداوليَّة: تشير بعض المعاجم اللغوية إلىٰ أنَّ مادة(دَوَلَ) مشتقة من دَوَلَ يتداول تَدَاوُلًا، ويقال: تَدَاوَلْنَا الأمرَ أخذناه بالدّول، وقالوا: دواليك: أي مُداوَلة علىٰ الأمر، ومنه: تداولته الأيدي، أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا الأمر بيننا بمعنى تعاوناه؛ فعمل هذا مرة وهذا مرة[1].

فداوَل يعنى الأخذ مرة بمرة، وتارة بتارة، والتبادُل، "وداوَل كذا بينهم جعله مُتداوَلًا تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء، ويُقال: دَاوَل اللهُ الأيامَ بين الناس أدارها وصرفها"[2]، ورد في قوله–ﷻ–:

﴿وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾[3]، يقول ابن عاشور في تفسير معنى هذه الآية:"المداوَلة تصريفها غريب؛ إذ هي مصدر دَاوَلَ فلانًا الشيءَ إذا جعله عنده دُولة ودُولة عند الآخر؛ أي يَدُولُه كلٌّ منهما؛ أي يلزمه حتى يشتهر به، ومنه دَالَ يَدُولُ دَوْلًا اشتهر؛ لأنَّ الملازمة تقتضي الشهرة بالشيء، فالتداوُل في تَفَاعُل من دَالَ، ويكون ذلك في الأشياء وفي الكلام، يقال كلام مُتَدَاول، ثمَّ استعملوا داولت الشيء مجازًا، إذا جعلتَ غيرك يتداولونه، وقرينة هذا الاستعمال أنْ تقول: بينهم، فالفاعل في هذا الإطلاق لا حظَّ له من الفعل؛ ولكنْ له الحظُّ في الجَعْل، وقريب منه قولهم: اضطررتُه إلىٰ كذا؛ أي جعلتُه مضطرًا مع أنْ أصل اضطرَّ أنَّه مطاوِع ضرَّه"[4].

يشير هذا القول إلىٰ أن التداوُل يكون في الكلام كما يكون في غيره من الأمور، ويمثِّل الكلام الجانب التواصلي للغة؛ لأنَّ عملية الإفهام والفهم(بينهم) لا تتمُّ إلَّا بالكلام، يؤكد هذا صيغة تَفَاعَلَ التي تفيد المشاركة، الأمر الذي يستلزم وجود عناصر الخطاب(المرسِل، المرسَل إليه، سَنن الخطاب، السياق).

المعنى الاصطلاحي للتداولية:

وضعت للتداولية العديد من التعريفات المتباينة الاختلاف، الذي يردُّ سببُها إلى المجال الذي يتناوله الباحث؛ فقد يكون اهتمام الباحث مقتصراً على دراسة المعنى بعيداً عن المعنى الدلالي، وفي هذه الحالة يدرس المعنى في سياقه التواصلي، وهو ما يسمى بمعنى المتكلم، فتعرَّف التداولية بأنها :"دراسة المعنى التواصلي، أو معنى المرسِل في كيفية قدرته على إفهام المرسَل إليه بدرجة تتجاوز ما قاله "[5].

وقد تُعرّفَ بناء على الاهتمام بتحديد مراجع الألفاظ وأثرها في الخطاب، ومنها الإشاريات، بما في ذلك طرفي الخطاب(المرسِل والمرسَل إليه)، وبيان دور كل منهما في إنتاج الخطاب، ومدلوله، ومدى التأثر به.

كما قد تُعرّف التداولية من وجهة نظر المرسِل، بأنها كيفية فهم المعايير والمبادئ التي تتحكم فيه عند إنتاج الخطاب، مستعملاً مختلف الجوانب اللغوية في ضوء عناصر السياق، بما يحقق له ضمان التوفيق من لدن المرسَل إليه عند تأويل قصد المرسِل وتحقيق هدفه، وهو ما ذهب إليه خوسيه في تعريفه للتداولية بأنها : "دراسة العلاقات بين المرسِل والمرسَل إليه وعلاقتهما بسياق الاتصال"[6].

ويقول صحراوي:"وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول التداولية وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث وتشكيكهم في جدواها ... فإن معظمهم يقرُّ بأن قضية التداولية هي: إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرُّف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير " التداولية" من ثَمَّ جديرة بأن تسمى(علم الاستعمال اللغوي)"[7].

وبالنظر إلى معظم تعريفات التداولية يلاحظ أن غالبيتها تدور حول العلاقة بين العلامات اللغوية ومستعمليها؛ فهي إذن نظرية استعمال وتواصل تخاطبي؛ لأنها تهتم بالبعد الاستعمالي الإنجازي للكلام، وللغة الخطاب معتبرة في ذلك بكل من المتكلم والسياق الذي ورد فيه الكلام[8].

فاللغة– إذن– لا يمكن أن تُعزل عن استخدامها وتُقصر على مستوى النحو (التركيب)، ومستوى الدلالة (المعنى)؛ بل يستلزم أن يمتد ذلك ليشمَل الاتصال الذي يلعب دوراً فاعلاً لتكتمل وظيفة اللغة، وتُفهم حقيقتها ولبيان هذا تجدر الإشارة إلى العلاقة بين مستويات دراسة اللغة وتحليلها(التركيبي والدلالي)، وعلاقة ذلك بالتداولية؛ لأن أيَّ نظام من العلامات اللغوية يعتمد على المكونات الآتية:

1. **التركيب:** وموضوعه صيغ التوليف بين وحدات اللغة؛ أي دراسة العلاقة بين العلامات اللغوية(العلاقات الشكلية بين العلامات اللغوية)، وهذه المعالجة لا تعتمد على النظم وحده؛ بل بتناسق الألفاظ ودلالتها وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل أولاً : " أنك إذا عرفتَه عرفتَ أنْ ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النطق؛ بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل "[9]، وتوخي معاني النحو ثانياً: " أعلم أنْ ليس(النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تُخلّ بشيء منها "[10].
2. **الدلالة:** وتهتم بدراسة العلاقة بين الدوال والمدلولات، والمركبات أو الجمل، والأشياء في الكون (تهتم بمدلول العبارة)، وما تحيل عليه، وهذا ينتج عنه ثلاثة كيانات دلالية، هي[11]:
   - كيانات الدرجة الأولى:(الحدود) وهي التي تحدد الأشياء في الكون؛ أيّ تعيينها .
   - كيانات الدرجة الثانية:(الحمول)، وهي التي تحيل على الحالات، والأحداث، والأعمال التي يلحظها هذا الكيان أو ذلك من كيانات الدرجة الأولى.
   - كيانات الدرجة الثالثة:(القضايا) ومجالها مجموع قيم الصدق(صادق، كاذب).
3. **التداولية:** وتهتم بدراسة العلاقة بين العلامات اللغوية ومستعمليها(ما يتعلق بوظيفة العبارة)؛ أيّ دراسة المعنى في سياق الاستعمال.

بناء على ذلك فإن التداولية تقتصر ضمن التيار المنطقي على ظواهر الإشارة؛ الإحالة على الإحداثيات الشخصية، والمكانية، والزمانية المتغيرة بحسب إلقاء القول(المقام)، مما يجعل المقولات وثيقة الارتباط بسياقاتها المقالية والمقامية.

وبإمعان النظر في العلاقة بين مستويات دراسة وتحليل اللغة(التركيبي، والدلالي) يتضح أن فهم حقيقة اللغة لا يكتمل إلا بإيجاد بُعدٍ ثالث، تمثله التداولية، وهذا ما ذهبت إليه النظرية الخطية إحدى النظريات التداولية (الخطية، وذات الشكل y–الحاملة شكل مقلاع–، والعرفانية) النظرية الخطية التي تقوم على الترتيب في معالجة القضايا، فالترتيب أساس؛ لأن مجال كل قضية قائم بذاته، وكل قضية لا تكتمل إلا بالأخرى، يمكن توضيح ذلك بالمخطط الآتي:

Syntax
Semantics
Pragmatic

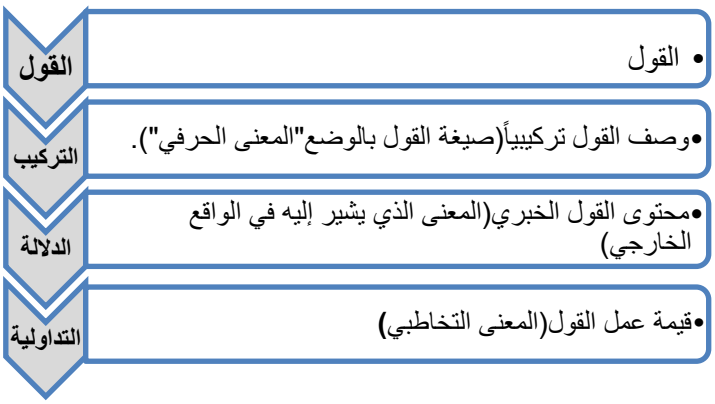

يسند هذا المخطط موقعاً للمجال الذي يهتم كل مستوى بمعالجته، مع ضرورة التقيد بالترتيب السُلَمِيِّ الذي ترتكز عليه النظرية الخطية، فالمعالجة التركيبية تسبق المعالجة الدلالية التي بدورها تسبق المعالجة التداولية، ويمثِّل وصف القول تركيبيًا(المحتوى القضوي مستعينًا بالقوة الإنجازية) الكفاءة الإنجازية، ويُمثِّل المحتوى الخبري(الدلالة العرفية) المقام الذي تُستخدم فيه العبارة، ومن مجموع الكفاءة اللغوية والدلالة العرفية تتكوَّن قيمة عمل القول(الكفاءة التخاطبية) وهي قدرة استخدام القول في المقام المناسب، بانتقاء اللفظ المناسب، بالقدر المناسب.

يتضح من هذا: تُعدُّ مخرجاتُ التركيب مَدخلاً للدلالة، و مخرجات الدلالة مَدخلاً للتداولية، أما مخرجات التداولية فهي وصف ما للقول من قيمة عمل، وهو التأثير والتأثر، حسب نظرية أفعال الكلام.

يستخلص من هذه التعريفات الموجزة للتداولية أن مهامها تتمثَّل في الآتي:

1. صياغة قوانين الخطاب.
2. تقديم المبادئ الأساسية لنجاح الخطاب.
3. ربط قوانين الخطاب وأسس التفاعل ببنية الخطاب وتفسير.

الخلاصة: إن الانتقال من معنى التركيب المباشر(المعنى الحقيقي، المعنى الحرفي) الذي تمت معالجته بتأليف الكلام ونظمه، متوخياً قواعد النحو إلى المعنى غير المباشر(دلالة الملزوم بالعقل، المعنى المستلزم) التي تمت صياغته عن طريق الدلالة، لا يتم إلا بواسطة استدلالات ذات طبيعة غير لغوية، تمثِّلها الأبعاد الثقافية، والمقامية بين المتخاطِبين وهذا هو البعد الثالث الذي تكمِّله التداولية، وهو ما يسمى بالتداولية المدمجة، وهي:" البحث في الجوانب التداولية المسجلة في بنية ودلالة الجملة لاستخراج الأشكال اللغوية ذات القيمة التداولية لضبط شروط استعمالها"[(12)].

المطلب الثاني: مكانة التداولية من التركيب والدلالة:

اتجهت عناية بعض الدراسات اللغوية الحديثة أحيانًا إلى ربط تحديد مفهوم مصطلح التداولية Pragmatics دائمًا بالمقارنة بينها وبين الدلالة Semantics من ناحية، والتمييز بينها وبين قواعد النحو (التركيب Syntax) من ناحية أخرى، تلك المقارنات التي كانت في الغالب تحدد المجال الذي يقوم بمعالجته كل مستوى من هذه المستويات، وكأنها منعزلة عن بعضها البعض– وبالخصوص عن التداولية – ولكن الذي يبدو غير ذلك؛ فمفهوم الدلالة يتخذ جانبين مهمَّين في بيان المعنى، هما:

1. المفهوم الخاص: وهو الذي يحدد الوظيفة الدلالية للتراكيب النحوية، التي تعتمد على المعنى الحرفي الذي تؤديه الجملة بالمعنى الوضعي لمكوناتها، فيكون المعنى مباشرًا لا يحتاج من المتلقي(المخاطَب، المرسَل إليه، السامع القارئ) إلىٰ عناء كبير عند تفسيره.
2. المفهوم العام: وهو المعنى الدلالي المعتمد على المعنى الحرفي لمنطوق الجملة، والمعنى بشكل مطلق؛ ويقصد به المعنى معتمدًا على العناصر المؤثرة في إنتاجه (اللسانية وغير اللسانية)[13].

فالمعنى هنا ليس بظاهر اللفظ؛ بل جُعل اللفظ وسيلة للوصول إلى المعنى غير الظاهر؛ ففي هذا المعنى غير المباشر يلمِّحُ المتكلم بقصده عبر مفهوم الخطاب المناسب للسياق، فتنتج عنه دلالة يستلزمها الخطاب ويفهمها المخاطَب، وهذا النوع من المعنى يحتاج من المتكلم إلى جهد ذهني يُتجاوز فيه الشكلُ اللغويُّ للوصول إلى القصد؛ فيتجه إلى إبداع دلالته باللجوء إلى استخدام المجاز بأنواعه المختلفة، وقد يستعمل بعض التراكيب اللغوية(المتلازمات اللفظية) المأثورة، كالأمثال، أو التعابير الاصطلاحية المحفوظة بشكلها اللغوي ومعناها؛ لاستحضار مدلولاتها في الأذهان؛ لذا فإن منهج معالجة هذا النوع من المعنى الدلالي يختلف عن المنهج الذي تُعالج به تلك الوحدات العادية؛ لأن علاقة التركُّب بين مكونات هذه الوحدات بالدلالة تعتمد على القيمة التجميعية (التأليف والنظم، وعناصر غير لغوية) التي تجعل من هذه التراكيب كيانًا واحدًا لا يتجزأ؛ لارتباط كامل المركّب بدلالة شديدة الخصوصية، يلعب المجاز دورًا أساسيًّا في بيان مدلولها؛ ولأن المجاز في مثل هذه التراكيب (الجمل) هو مجازٌ عن طريق المعنى المعقول، وهو الجملة التي تتكون من مجموعة من الكلمات مضمومة بعضها إلى بعض بطريقة مخصوصة، تحصل بقصد المتكلم، يُتجاوز فيها الشكل اللغوي(المعنى المباشر) للوصول إلى ذلك القصد "ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازٌ عن طريق المعقول دون اللغة؛ وذلك لأن الأوصاف اللاحقة

للجمل من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها؛ لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم، أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم، فلا يصير (ضرب) خبرًا عن زيد بوضع اللغة؛ بل بمن قصد إثبات الضرب فعلًا له "[14].

هذا التقسيم لمفهوم المعنى الدلالي(الخاص، والعام)، هو ما أشار إليه الجرجاني بالمعنى ومعنى المعنى فقال:"وإذا قد عرفتَ هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثُمَّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[15].

إن المنهج الذي يُعالَجُ به هذا النوع من المعنى ليس اللغة وفق مصطلح(دوسوسير)؛ بل بالخطاب الذي يستمد المعنى من خارج اللغة؛ أي من عناصر غير لغوية، وبالتالي يكتسب هذا الخطاب قيمة رمزية تنبع من التجارب الفردية، ومن التضمين، والإيحاء، عندها يتم التواصل بين المتخاطِبين، بكونهم الممثلين الاجتماعيين، على مبدأ الحوارية، وتعدد الأصوات[16]. فالتداولية تدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه؛ لأن اللغة لا تؤدي وظائفها إلَّا فيه لأنها ليست وظائف مجردة، واللغة نظام يتكون من التركيب (النحو) والدلالة، واستعمال لهذا النظام تمثله التداولية التي تقدم الشروط التي يستخدم في إطارها الخطاب، بحيث أن تلك الشروط لا يمكن أن تصاغ بمفاهيم التركيب والدلالة بمعزل عن التداولية التي يتمُّ بواسطتها تأويل المعنى، والمخطط الآتي يوضح مكانة التداولية من التركيب والدلالة:

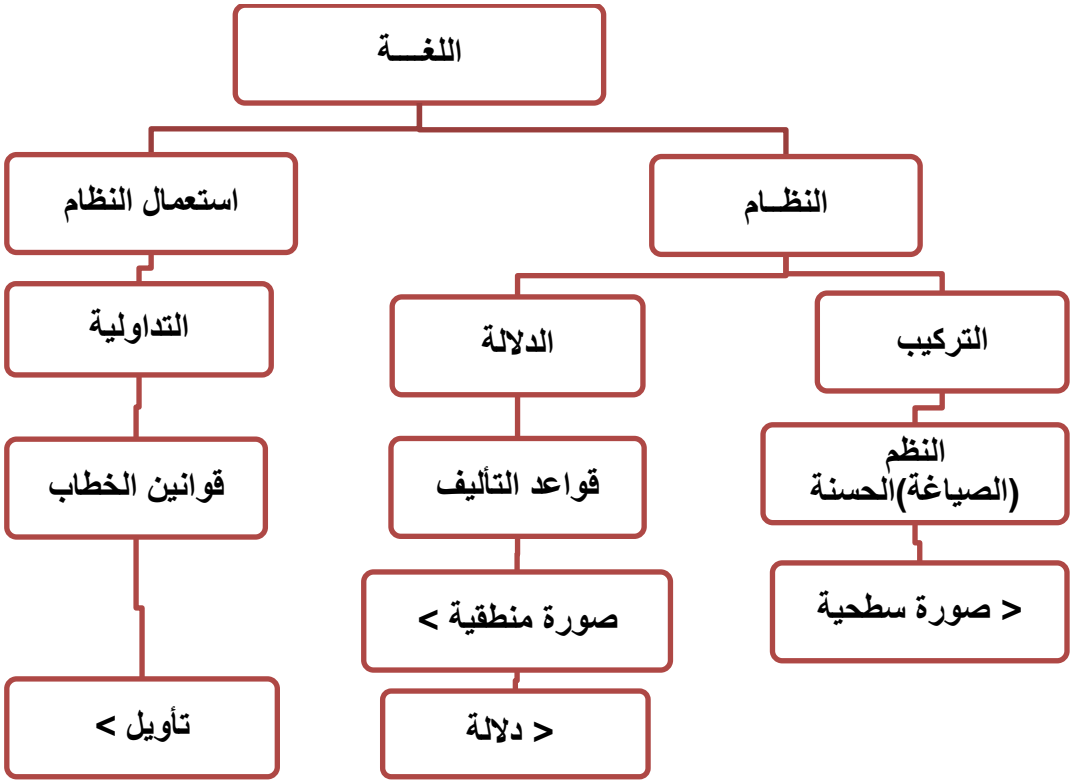

انطلاقاً من هذا المبدأ، فإن التداولية تقدم حلًا لبعض المشكلات الناتجة عن بعض التحليلات اللغوية الشكلية من وجهة نظر المتخاطبين؛ فالمخاطِب يبحث عن أفضل طريقة لينتج خطابًا يؤثر به في المخاطَب(الكفاءة اللغوية)، والمخاطَب يبحث عن أفضل كيفية للوصول إلى مقاصد المخاطِب كما يريدها عند إنتاج خطابه عند لحظة التلفُّظ، وهذه الإجراءات لا تتحقق عبر منظومة خوارزمية تجريدية، كما هو الحال في النحو؛ بل عبر تأويل ذهني عام ومحتمل وفقًا لعناصر سياقية ومقاميه (الكفاءة التخاطبية)[17].

فالمعنى الذي هو قيمة الملفوظ والذي تعالجه التداولية بهذا المنظور لا تتحكم فيه اللغة بقدر ما يتحكم فيه مستعملوها؛ فالمخاطِب يركِّز اهتمامه عند إنتاج الخطاب اللغوي؛ لأن الخطاب نسيج من اللغة(النظام واستعمال هذا النظام) في الأصل، لكن الاستعمال هو الذي يحدد قيمة

الخطاب، ويجعله فاعلًا، والمخاطَب يجب أن تكون لديه المعرفة المتطلبة لتحديد ما يعنيه الخطاب المُنْتَجُ عندما يُتَكَلَّمُ به في سياق معين.

المطلب الثالث: المعنى المعجمي والمعني الاصطلاحي للخطاب :

والخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خَاطَبه بالكلام مخاطبةً وخِطابًا، وهما يتخاطبان"[18].

ورد لفظ الخطاب في القرآن الكريم بصيغ مختلفة، فجاء بصيغة الفعل في قوله–ﷻ–:﴿**وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً**﴾[19]، وبصيغة المصدر في قوله–ﷻ–:﴿**وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ**﴾[20]، وفي قوله – ﷻ–:﴿ **وَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ** ﴾[21].

يفهم معنى لفظ الخطاب من هذه الآيات، بأنه الكلام المتبادَل بين المتخاطِبَين، وزاد في الآية 20 من سورة ص، بأن أتاه ربه البينة، وزوده القدرة على الكلام البليغ؛" لأن فصل الخطاب عبارة عن كونه قادرًا على التعبير عن كل ما يخطر بالبال، ويحضر في الخيال، بحيث لا يختلط شيء بشيء، ينفصل كل مقام عن مقام "[22].

"وصيغة لفظ الخطاب التي هي مصدري الفعل(خاطَب يُخاطِب) خِطابًا ومخاطبة، تدلُّ على توجيه الكلام لمن يفهم، نُقل من الدلالة على الحدث المجرد من الزمن إلى الدلالة على الاسمية، فأصبح في عرف الأصوليين يدل على ما خُوطِب به، وهو الكلام"[23].

المفهوم الاصطلاحي للخطاب: عُرِّف مصطلح الخطاب بتعريفات كثيرة، يدور معظمها حول عملية الإفهام والفهم بين المخاطِب والمخاطَب، نذكر منها على سبيل الحصر، يقول الآمدي:"هو اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو منتهي إليه"[24]، ويحدُّ بأنه:"كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودًا مخصوصًا، مع تحقيق أهداف معينة "[25]،

وهذا لا يعني أنه يقتصر على المنطوق فحسب؛ بل يتعداه إلى المكتوب؛ لأنَّ المرسِل لا يكتب خطابًا إلا وهو يردده بعملية ذهنية ونطق داخلي.

ومن التعريفات التي تحاول الوقوف على وظيفة الخطاب وماهيته، التعريف الذي يعتبر الخطاب:"الملفوظ منظورًا إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، والخطاب كل تلفظ يفترض متكلمًا ومستمعًا، وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما "[26].

ومهما تباينت المفاهيم التي تحدُّ الخطاب، فيستلزم أن يعتمد على الأسس الآتية:

1. الحياد عن الثنائية التقابلية بين الجملة والخطاب؛ لأن الخطاب يشتمل على جُمل.
2. اعتماد مبدأ التواصلية؛ فالخطاب لا يكون إلا بين متخاطبين، موجهًا لتحقيق هدف يجعل الخطاب فعلًا لغويًّا.
3. عدم تحديد حجم الخطاب، حيث أصبح ممكنًا أن يُعدَّ كل نص كامل، أو جملة، أو مركَّب خطابًا[27].

فالخطاب وسيلة المتخاطبين في توصيل الغرض الإبلاغي من المخاطِب إلى المخاطَب؛ لذا يستلزم أن يكون الخطاب مركَّبًا لغويًّا مكونًا من مبنى؛ أي: كتلة بنيوية واحدة متماسكة الأجزاء، ومعنى تشير إليه مكوِّنات الخطاب التي تمثل المبنى.

المطلب الرابع: أنماط الخطاب من حيث البنية(الشكل):

يُصنف الخطاب تبعًا للغرض الذي أنشئ من أجله انطلاقًا من أحد الجوانب الأساسية التالية: الموضوع البنية، الإستراتيجية:

1. من حيث الموضوع، يكون الخطاب: دينيًّا، أو سياسيًّا، أو علميًّا، ... إلخ.

2. من حيث البنية الداخلية(الخطاب الفني، أو الإبداعي)، يكون: قصةً، أو روايةً، أو قصيدةً شعريةً.
3. من حيث الإستراتيجية، يكون: سرديًّا، أو وصفيًّا، أو حجاجيًّا.
4. من ناحية القناة التي يمرُّ عبرها، يكون: شفويًّا، أو مكتوبًا.
5. من حيث مشاركة المتخاطبين، يكون: حوارًا، أو مونولوجًا، أو خطاب المتكلم لنفسه، أو مباشرًا، أو غير مباشر.

فالبعد التخاطبي يُحدَّد بوصول المخاطَب إلى فهم قصد المتكلم، لذلك فهو لا يعتمد على المنطوق من القول(المفهوم الوضعي)؛ بل يعتمد على القصد(المفهوم التخاطبي)، الذي يستنتج من التركيب والدلالة مضافاً إليها عناصر السياق والمقام، هو ما يسمى بالكفاءة التخاطبية، التي تشير إلى أن الإسهامات بين المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض، وهذه محكومة بمجموعة من مبادئ المحادثة والتعاون، وهو ما يسمى بأصول التعاون[28]، هي:

1. مبدأ الكم: إعطاء المعلمات التي تمتلكها، التي من شأنها إفادة المخاطَب.
2. مبدأ الكيف: لا تقُلْ ما لا حجة له، ولا دليل عليه.
3. مبدأ الأسلوب: تجنَّبْ الإبهام واللبس، والإطناب الزائد.
4. مبدأ المناسبة: مناسبة السياق للمقام، ويكون الحديث وثيق الصلة بالموضوع.
5. مبدأ التأدب: ويكون بضبط الاستدلال بمبادئ أخلاقية ملزمة، ولا يتم هذا إلا بالإخلاص في الإخبار، والصدق في العمل.

تُعدُّ مختلف أنماط الخطاب بُنى تركيبية دلالية تداولية، تمثِّل قدرة منتج الخطاب(المتكلِّم) اللغوية، وكفاءته التخاطبية، وقدرة المتلقِّي علىٰ تأويل الخطاب وفهمه.

المطلب الخامس/ دور عناصر الخطاب وأثرها علىٰ عملية التواصُل والإبلاغ:

تشترك في تأويل الخطاب عدة عوامل، يعدُّ كلُّ عامل منها مكمِّلًا للآخر، من أهمها:

1. البنية التركيبية(المحتوى القضوي)، تكون بإنتاج بعض الألفاظ في تركيب معين وبتنظيم معين(النظم بطريقة مخصوصة متوخيًا قواعد النحو).
2. المخاطِبُ(المتكلِّم) ومدى قدرته على تبليغ خطابه، والتعبير عن قصده لنجاح عملية التواصل(اختيار الخطاب المناسب للمقام المناسب).
3. المخاطَب(المتلقِّي) هو الذي يعمل على تأويل ما يتلقاه وفق المعطيات المتعلقة بالتواضع، والسياق وما يحيط به من الهيئات والأحوال.
4. القصد(الفعل المتضمِّن في القول)، وهو أحد الجوانب التي تقوم عليه نظرية أفعال الكلام، لما له من بالغ الأثر في استعمال اللغة وتأويلها؛ لأنه هو الذي يوجه المتكلم لاختيار الآلية المناسبة للخطاب، فهو يبلور المعنى كما هو عند المتكلم، "فالقصد- بوصفه المعنى- هو المحور الرئيس الذي يتجلَّى في الإستراتيجية التلميحية، خصوصًا لإنجاز أفعال لغوية متعددة في سياقات متنوعة بخطاب ذي شكل لغوي واحد"[29].

تكمن العلاقة بين القصد والمقام في استثمار عناصر السياق لنقل قصد المتكلم عند إنتاج خطابه؛ لذا فالخطاب يرتبط بالقصد عند الاستعمال؛ لأن القصد هو الذي يفرق بين المعنى الحرفي والمفهوم التخاطبي، و"معرفة مستويات اللغة مغزولة عن السياق لن تغني المرسل إليه في معرفة قصد المرسِل"[30]؛ لأن الأمر متعلق بماذا يعني المتكلم بخطابه، وليس بماذا تعني اللغة حتى لو كان الخطاب واضحًا في لغته، لأن معرفة قصد المتكلم هي الفيصل في بيان المعنى.

5. المقام:"هو العالَم الخارجي الذي أُنْتِجَ فيه النص، ويدخل في تحديد دلالته والمراد

منه، فقد نعجز عن فهم المراد إذا أُجتثَّ النص من سياقه الخارجيّ"[31]، وتأسيسًا علىٰ هذه العوامل يمكن بلورة الخطاب بالمثل:"مِنْ حَفَّنَا أَوْ رَفَّنَا فَلْيَقْتَصِدْ"[32]، الذي يضرب للمستغني عن جدوى الناس بسعة أصابها، أو يبطره الشيءُ اليسير ويثق بغير الثقة، بحسب نظرية أفعال الكلام(Speech acts) عند (أوستين)، أو بحسب ما طرحه الدكتور طه عبدالرحمن مُستمِدًّا تسمية مستويات الفعل اللغوي من التراث العربي[33].

م	أوستين	طه عبد الرحمن	النموذج
.1	فعل القول (Elocutionary).	الفعلُ الكلاميُّ.	مَنْ حَفَّنَا أَوْ رَفَّنَا فَلْيَقْتَصِدْ.
.2	فعل الإنجاز(Perlocutionry).	الفعلُ التَكَلُّمِيُّ.	العلاقة الإسنادية بين مفردات المثل وصيغة الشرط، بما فيه من الطلب.
.3	فعل التأثير(illocutionary).	الفعلُ التَكْلِيميُّ.	من يمتدح نفسه عند الشعور بالبطر والاستغناء عن غيره بما لا جدوى منه.

ويفسِّر هذه العناصر علىٰ النحو الآتي[34]:

1. "الفعل الكلامي: هو فعل التلفظ بصيغة ذات صوت محدد وتركيب مخصوص، ودلالة معينة.
2. الفعل التكلُّمي: هو الفعل التواصلي الذي تؤديه هذه الصيغة التعبيرية في سياق معين كالوعد القريب في قول القائل:(سأعود إلىٰ القدس)، والوعد البعيد في قوله:(سوف أعود إلىٰ القدس).
3. الفعلُ التَكْلِيمِيُّ: هو أثر الفعل التكلُّمي في المستمع".

يستفاد من ذلك أن العوامل التي تؤثر في تأويل المثل، وتحدد مفهومه تعتمد اعتمادًا كبيرًا علىٰ الجانب التداوليِّ " فالتداولية وبحسب بعض الاعتبارات هي دراسة الطرق التي تتجلى بها المقاصد في الخطاب، ومن أبرز الخطابات التي تدل على ذلك تلك الخطابات التي تشتمل على الأفعال اللغوية سواء أكانت تقف عند المستوى الإنجازي، أم تتجاوز إلى المستوى التأثيري"[35]،

فمدلول عبارة ما قد يكون تصريحيًّا وقد يكون تلميحيًّا، وتشتمل المعنى التصريحي الذي يفهم من صيغة الجملة ذاتها على الآتي[36]:

1. المفهوم القضوي الذي يؤخذ من مجموع معاني مكوِّنات المجملة مضموما بعضها إلى بعض في علاقة(الدلالة التركيبية).
2. القوة الإنجازية الحرفية، وهي الدلالة المشار إليها بأدوات ذات صبغة أسلوبية مخصوصة، مثل: أدوات الاستفهام أو الأمر، أو النهي، أو التوكيد، أو النفي، أو الإثبات.

أما المعنى التلميحي فهو ذلك المعنى الذي لا يفهم من البنية التركيبية للمثل؛ بل يحدده المقام، ويشتمل على الآتي:

1. معنى عرفي: وهو الدلالة التي ترتبط ارتباطًا تلازميًا وثيقًا بالبنية التركيبية للمثل في مقام محدد، فالمثل"رَمَى بِسَهْمِهِ اَلْأَسْوَدِ وَاَلْمُدْمِي"[37]، يُضْرَبُ للرجل لا يُبقي في الأمر من الجدِّ شيئًا، حيث لا توجد علاقة بين المعنى المعجمي لهذا المثل، ودلالته العرفية، إلا أن المقام ربط بينهما.
2. المعنى الحواري(الاستلزام الحواري): هو ذلك الدلالة التي يوجبها المقام الذي يستخدم فيه المثل.

يتضح من ذلك أن التأويل الدلالي للمثل يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الترابط الوثيق بين نظام اللغة(الكفاءة اللغوية) وتظهر من فعل القول الذي يستفاد من صيغة المثل الحرفية، وفعل الإنجاز الذي يتبين من العلاقة الإسنادية بين مفردات المثل مضمومة بعضها إلىٰ بعض، وهذه الجوانب تمثلها مستويات تحليل اللغة(الصرفي والتركيبي والدلالي)، ويمثل الجانب الآخر استعمال نظام اللغة، الذي تمثله التداولية بما تضفيه علىٰ بنية المثل من عناصر غير لغوية تستمدها من خارج

اللغة، ولا يتأتى ذلك إلَّا بوجود علاقة تراتبية، يدرج كل مستوى نتائجه للمرحلة التي تليه مضافًا إليها القصد.

المطلب السادس: تداولية الإحالة في الخطاب:

يُعدُّ الخطاب الإبداعي علامة لغوية، ترسَّخت في أذهان الجماعة اللغوية المستعملة له بتواتر الاستعمال، والعلامة اللغوية مفهوم مركَّب من الدال والمدلول، والمفهوم من الصورة الحاصلة في الذهن من ناحية كونها تُقصَدُ من اللفظ.

تأسيسًا على ذلك فإن الإحالة في هذا النمط من الخطاب لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالدال(البنية الشكلية للخطاب)؛ بل ترتبط بتضافر مجموعة من المكونات التي تُحددُ دلالتها.

يتخذُ مفهوم الإحالة في البحوث التراثية طابع المفهوم الخطابي التداولي؛ لارتباطه بالعلاقة القائمة بين الخطاب وما يحيل عليه، وبنيها وبين عملية التواصل القائم بين المتخاطِبين، ويبدو ذلك واضحًا عند استعمال الخطاب غير المباشر؛ لأن المتكلم يعني ما يقوله؛ بل يعني أكثر من ذلك، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

يَسْتَخْدِمُ مُسْتَعْمِلُ اللغة في خطابه بعض العبارات الإحالية لتوظيفها في عملية الإبلاغ؛ إذن فالمتكلم باستعماله اللغة هو الذي يحددُ القيمة الدلالية للعبارات الإحالية؛ وذلك بتحديد السياق المناسب، حيث:" يعملُ السياق على الكشف عن العملية الإبلاغية للمتكلم وإفهامها للسامع، وهذا السياق يقوم بالتوضيح، وكشف الأغراض والمقاصد بدرجة لا تقوم الجمل، أو العبارات، ولا المفردات بأدائها؛ إذ أن السياق له وظيفتان، الوظيفة الأولى: تتمثل في إضفاء المعنى على اللفظة الواحدة، فاللفظة لا تُفهَمُ إلا إذا حدث لها تسييق، أما الوظيفة الأخرى: فتتمثل في دور السياق في إيضاح المقصود من العبارة، والجمل، ويتمُّ هذا في حالة الغموض واللبس"[38].

فلا تكون العملية الإبلاغية بين المتكلم والمخاطَب ناجحة إلَّا إذا تمَّ وضع المفردات، أو العبارات في سياقها؛ لأن السياق يقوم ببيان القصد الذي تحيل عليه تلك العبارات، وهنا يكمن الفرق بين الجملة والعبارة(القولة)، والإشارة والإحالة.

تُعرَّف الإحالة بأنها:" علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه إنْ في الواقع أو في المتخيل، أو في خطاب سابق/ لاحق"[39].

وتُعرَّفُ بأنها:"العلاقة التي تحصل بين التعبيرات اللغوية والعالم الخارجي بصرف النظر عن السياق الخاص"[40].

يستنتج من ذلك أن ما يحيل عليه الخطاب يفهم من ترابط العلاقات الآتية:

1. ترابط العلاقة بين المعنى الحرفي الذي تحوَّل بتواتر الاستعمال – مستفيدًا من وسائل اللغة في المجاز – إلى معنى إجمالي جديدٍ أكدَّ منطلقه أساس الدلالة(الدلالة العرفية).
2. ترابط العلاقة بين مكونات التركيب، المسببة في نشأة الخطاب؛ لارتباطها بالجماعة اللغوية، والمقام المستعمَل فيه.

بناء على ذلك يجب النظر إلى إحالة الخطاب من جوانب مختلفة، منها:

أ. علاقة مكونات الخطاب اللغوية(نظام اللغة)، متمثلة في العلاقات الإسنادية والأدوات النحوية المختلفة، والمجاز باعتبار أن الخطاب أصبح(علامة لغوية) لها خصائص متعددة تختفي وراء إشكالية الإحالة؛ لأن مكونات الخطاب أصبحت في علاقتها التلازمية دالة بالمجاز على معنى، فهي لا تحيل على مرجع؛ بل تمَّ تحويل مراجعها إلى معانٍ مجازية تؤخذ من مجموعها متضامة.

ب. علاقة الإحالة بالعناصر غير اللغوية يمثلها المقام والمتكلم؛ لأن الإحالة في الخطاب إنما هي إحالة مقاميه تحيل على معنى خارج التركيب، لكنها أسهمت في إنجازه؛ لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلَّا أنها لا تسهم في إنجازه بشكل مباشر[41].

ج. يسندُ التركيبُ الخطابَ المعتمد على المجاز تأويل إحالته على المقام بدلا من الإحالة المرجعية؛ لأن الخطاب يحيل على قصد معين يرتبط بحدث معين.

وهذا مفاده أن الإحالة في هذه الحال لم تعد إلى مرجع معهود كما في الألفاظ المعزولة(الدال والمدلول)؛ بل يذكر الخطاب كما هو دون أي تغيير، حتى إنَّ المخاطَب لا يبحث عن المرجع الأصل؛ لأنه لا يعينه على فهم القصد، ولا علاقة له به، فقد استغنى بالدلالة الاصطلاحية المتعارف عليها المتبادِرة إلى الذهن؛ لأنه يستعمل الخطاب بقصد يختلف عن معناه الدلالي الأصل؛ ولأنه يوجد فرق واضح بين المعنى المقالي(المعنى الوضعي) والقصد(المفهوم التخاطبي) في المقام المناسب[42].

تُعدّ العلاقةُ بين الخطاب وما يحيل عليه علاقة اعتباطية؛ إذ لا يوجد ترابط بين بنية الخطاب(المعنى الحرفي) والمعنى المصطلح عليه،"ولهذا لم يتكلم أهل اللغة في المركبات ولا في تأليفها، وإنما تكلموا في وضع المفردات؛ وما ذلك إلَّا لأن الأمر فيها موكول إلى المتكلم بها"[43]؛ فالمتكلم ينشئ الخطاب ويستعمل فيه العبارة الإحالية لتوظيفها في عملية التواصل؛ أيّ أن المتكلم هو الذي يحدد القيمة الدلالية للعبارات الإحالية؛ "فإنه لا يمكن تحديد مرجع تعبير إحاليٍّ ما إلَّا إذا كان مستعملًا؛ لأنه لا مرجع له إلَّا إذا كان مستعملًا، وبعبارة أخرى فإن الإحالة ظاهرة تتعلق باللغة مستعملة لا خارج نطاق الاستعمال، وهذه الخاصية تجلوها من جهة ثانية بعض التعابير الاصطلاحية من قبيل التعابير الإشارية"[44].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ:" ظاهرة الإحالة أدخل في التداول منها في الدلالة؛ إذ أنها ترتبط بالمقام وتحديدًا بالمعلومات التي يفترض المتكلم وجودها لدى المخاطَبِ عن المحال عليه حين عملية التواصل"[45]، فالمعنى هنا هو: "معنى تداولي لاتخاذه قصد المتكلم أساسًا له"[46].

يستخلص مما سبق أن: الإحالة في الخطاب في جانب من جوانبها ما هي إلَّا تعبير عن التجارب، والأنماط السلوكية، والثقافية، والاجتماعية، والدينية لدى مستعمل اللغة، ومظهرٌ من مظاهر قدرته التخاطبية، مستعينًا بالمنجز من القول وهذا الأمر مفاده أن الدلالة لا تصدر من الشيء ذاته؛ بل تصدر من مستعمل اللغة(المتكلم) فالخطاب في مِثْلِ هذه الحال ليس دالًّا بالوضع؛ بل هو دالٌّ بالاستعمال.

يضاف إلى ذلك أن الإحالة تنحو بالخطاب إلى تخصيص الدلالة مما يجعلها مقتصرة على مفهوم الخطاب؛ فهي من هذا الجانب تداولية لاتصالها بثقافة مستعمل اللغة وتجاربه وهذا من مقتضيات السياق.

لذا يستند البحث في مرجع إحالة الخطاب على المستوى التداولي القائم على الاهتمام بالعلاقة بين الخطاب(العلامة لغوية) ومُستعمِل اللغة، يستند إلى الخطاب مستعملًا في سياق تخاطبي معيَّن، دون النظر إليه بكونه عنصرًا من العناصر المعجمية؛ لأن السمات التركيبية والدلالية والتداولية التي يتسم بها تجعل منه كلًّا متكاملًا لا يتجزأ ولا يؤخذ معناه إلَّا بتضافر العلاقة بين هذه السمات؛ لأن امتزاج مكوناته هو المحدد الأساس لمعناه، وليس دلالة مفرداته منعزلة بالوضع.

وعلى الرغم من وضوح أهمية التحليلين التركيبي والدلالي في تحديد الإحالة إلَّا أنهما يظلان قاصرين عن تحديد المرجع، مما يوجب الضرورة إلى اللجوء للتحليل التداولي، وهنا يكمن مظهر الإحالة التداولي.

المطلب السابع: علاقة التداولية بالخطاب:

تدرس التداولية علاقة العلامات اللغوية بمستعمليها، ومجال استعمال اللغة هو الخطاب؛ لأن الاستعمال لا يتحقق إلا من خلال عملية التلفُّظ؛ فالتلفُّظ هو الأساس الذي تَبني عليه اللغة تداوليتَها؛ لأنَّ التلفظ بالقول هو نقطة التحوُّل بالممارسة الفعلية للغة، فيترجم عناصر السياق في الخطاب، ويحدد القصد، ويوضح الهدف.

والتلفظ لا يهتم بشكل الملفوظ إلا في مجال التداول، وفي تعريف ابن جنيّ للغة إشارة إلى شيء من ذلك "حد اللغة أصوات يعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم "[47]، وفي هذا إشارة إلى ربط فعل التلفظ بالقصد، ويفرق بين الكلام والقول، في قوله:" أما الكلام فكل لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، ...، وصه، ومه،...، وحاء، وعاء في الأصوات، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام.

وأما القول: فأصله أنه كل لفظ مَذَلَ به اللسان، تامًّا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو: صه، وأيه، والناقص ما كان بضد ذلك، نحو: زيد...، ومحمد...، وإن، وكان أخوك إذا كانت الزمانيَّة لا الحدثيّة.

فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا، هذا أصله، ثم يتسع فيه، فيوضع القول على الاعتقادات والآراء"[48].

نخلص من ذلك أن البعد التداولي للخطاب يكمن في نجاح عملية الإفهام من قبل المخاطِب، والفهم من قبل المخاطَب، وتحويل الأقوال التي تصدر ضمن السياق المقامي إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية.

وأن البعد التداولي للخطاب لا يتحقق إلا عبر آلية مناسبة يتخذها المخاطِب للتلفظ بخطابه، لتنفيذ إرادته والتعبير عن مقاصده، التي تؤدي لتحقيق أهدافه، باستعمال العناصر اللغوية وغير اللغوية، حسب/ وفقًا لما يتطلبه سياق التلفظ بمجموع عناصره المتنوعة(الكفاءة التخاطبية).

إن الاستعمال هو الذي يمنح اللغة الحياة؛ لأنَّ التواصُل لا يحدث باللغة، كما رأى دوسوسير؛ بل بالخطاب الذي يستمد مقوماته من خارج اللغة (السياق، المقام، المعرفة المسبقة)، وهذا ما يكسب الخطاب قيمته الرمزية التي تنبع من التجارب الفردية، والمجاز.

نتائج البحث:

من أهم النتائج التي تم التوصُّل إليها، ما يلي:

1. إن اللغة أداة للتواصل بين بني البشر، وهذا يعني ضرورة الحاجة إلى استعمالها؛ إذن فهي ظاهر تداوليَّة، وما الجانبان التركيبي والدلالي إلَّا آليتان لخدمة الاستعمال(التداولية).
2. إن استعمال اللغة لا يتحقق إلا من خلال عملية التلفُّظ بالقول(الخطاب)، الذي يسبغ على اللغة صبغتها التداولية؛ لأنه هو الممارسة الفعلية للغة؛ فالاستعمال هو الذي يكسب الخطاب قيمته الدلالية، فيتجه به نحو تخصيص الدلالة في المقام التخاطبي المحدد.
3. إن الانتقال بالخطاب من المفهوم الوضعي(المنطوق) الذي يعالج بالتركيب والدلالة، إلى المفهوم التخاطبي(المعنى المستلزَم) لا يتم إلَّا بواسطة استدلالات طبيعية غير لغوية، تمثلها الأبعاد الثقافية، والسياقية، والمقامية، بين المتخاطبين.
4. إن تأويل مقاصد المتخاطبين لا يتمُّ الوصُّل إليها إلا بمعرفة سياق التلفظ، وإعمال الفكر اعتمادًا على أصول التخاطب(الكم، الكيف، المناسبة، الأسلوب، التأدب)؛ لأن قصد المتكلِّم يتمُّ التعرُّف عليه من القرائن الحالية واللفظية، وحال المتكلِّم وغير ذلك.

5. يرتبط الفعل اللغوي ارتباطًا وثيقًا بالقصد(أي مقاصد المتكلِّم في الخطاب)؛ لأن القصد يحدد الغرض من أي فعلٍ لغويٍّ، كما يحدد هدف المتكلِّم من وراء سلسلة الأفعال اللغوية التي يتلفَّظ بها.
6. إن تحقيق نجاح البعد التداولي للخطاب يكمن في نجاح عملية الإفهام والفهم لدى كل من المخاطِب والمخاطَب.
7. إبراز أهمية العلاقة بين عناصر الخطاب ووظائف اللغة.
8. بيان العلاقة بين المعنى المقالي(المعنى الحرفي)، المنتمي إلىٰ نظام اللغة والمفهوم التخاطبي المنتمي إلىٰ قوانين استعمال اللغة(التداولية).
9. يمثل الارتباط الوثيق بين الكفاءة اللغوية والكفاءة التخاطبية أهم السمات التركيبية لبنية الخطاب، كما يعدُّ استخدام الخطاب في أنواع السياق المختلفة دليلًا عل كفاءة المتكلِّم التخاطبية.
10. تساعد المظاهر الدلالية كثيرًا في وصف بنية الخطاب وتحليلها؛ لأنها تبيَّنُ أن الاقتصار في الدراسات اللغوية على المقياس الشكلي التركيبي، أو المقياس الدلالي للحكم على صحة العبارات اللغوية يعدُّ ليس كافيًا لتأويل بعض التراكيب اللغوية؛ لذا توجب الضرورة الاهتمام بسياق التلفظ بما يحويه من افتراضات منطقية وأخرى تداولية.
11. أن المتكلم يلجأُ إلى استخدام الاستعارة التمثيلية في الحالات التي لا يمكن فيها لأيِّ قول آخر أن تكون له التأثيرات نفسها.
12. تعتمد علاقة بنية الخطاب بمفهومه على الترابط بين نظام اللغة(الكفاءة اللغوية) وقوانين استعمال اللغة(الكفاءة التخاطبية)؛ لذلك تجدر الإشارة إلىٰ أهمية تَجَاوُز وصف الخطاب بالاعتماد على الشكل والدلالة؛ بل الانتقال إلى ضرورة الاهتمام بدور عناصر السياق ومدى

توظيفها في استخدام الخطاب وتأويله؛ لأن الاستخدام الأمثل للخطاب يدل على الكفاءة التخاطبية.

13. تعدُّ الإحالة في الخطاب ظاهرة تداولية؛ بسبب علاقتها الاعتباطية ببنية الخطاب، والمتكلم هو الذي يحدد القيمة الدلالية التي يحيل عليها الخطاب، ولربط الإحالة بالمقام وبخاصة تلك المعلومات التي يفترض المتكلم توفرها لدى المخاطَب عن المحال عليه حين عملية التواصُل؛ فالإحالة تربط بين الخطاب وما يحيل عليه في أحد جوانبها وبين المشاركين في عملية التخاطب من الجانب الآخر.

14. يعتمد تأويل الخطاب وتفسيره على قدرة المتكلم في اختيار الخطاب المناسب للمقام المحدد، وقدرة السامع على تأويله، والقصد الذي يحدد ماذا يعني المتكلم بخطابه، وليس ماذا تعني اللغة.

15. يلعب الخطاب عاملًا مهمًّا في الأغراض التواصلية؛ لأنه يجعل اللغة ليست ألفاظًا ولا مركَّبات دلالية مجردة؛ بل ينقلها إلى أفعال كلامية يستعملها المتكلم أثناء عملية التخاطُب لتصوير المعاني المُحَسَّةِ بمعانٍ ملموسة، مما يكون له بالغ الأثر في قوة الأدلة لدى المتكلم، والقدرة على إقناع المستمع.

هوامش البحث :

(1) ينظر: ابن منظور(محمد بن مكرم)، لسان العرب، ج11، ص252، 253، (مادة: دَوَلَ)، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، ضبط: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2003م، ص900، (مادة: دَوَلَ).

(2) معجم اللغة العربية(المعجم الوسيط)، دار الدعوة، 1989م، ط2، اسطنبول– تركيا، ص304.

(3) آل عمران، الآية140.

(4) ابن عاشور(محمد الطاهر)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م ، ج4، ص100.

(5) George Yule: Pragmatics Oxford University. Press.1996 .p3 نفلاً عن: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب(مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت– لبنان، ط1، مارس2004/ ص22.

(6) خوسيه ماريا إيفاتكوس، نظرية اللغة الأدبية، تح: حامد أبو أحمد، دار غريب، القاهرة، 1991م، ص232.

(7) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية " في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005م، ص17.

(8) ينظر: عبد القادر عوَّاد، آليات التداولية في الخطاب " الخطاب الأدبي" أنموذجاً، مجلة علامات، ج74، مج19، شعبان1432هـ يوليه2011م، ص44.

(9) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3،1413 هـ، 1992م، ص50.

(10) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص81.

(11) جاك موشلر– آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس2010م، (التداولية واللسان والعرفان)، ترجمة: شكري المبخوت، ص40.

(12) شكري المبخوت، التداولية واللسانيات والعرفان، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م، ص30.

(13) ينظر: عيد بلبع، التداولية والبعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول، العدد66، ربيع2005م ص40.

(14) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان 1398هـ، 1978م، ص355.

(15) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص263.

(16) ينظر: بيارأشار، سوسيولوجيا اللغة، تعريب: الدكتور عبد الوهاب ترو، منشورات عويدات، بيروت – لبنان، ط1، 1996م،ص11.

(17) Geoffrey Leech. Principles of Pragmatic, I bid. P.p. 35.36. نقلا عن: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية) مصدر سابق، ص24.

(18) لسان العرب، دار صادر، بيروت– لبنان، 1979م، ج2، ص275.

(19) الآية 63، سورة الفرقان.

(20) الآية 20، سورة ص.

(21) الآية 23، سورة ص.

(22) محمد فخر الدين الرازي، التفسير الكبير– مفاتيح الغيب– دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1403هـ، 1983م، ج26 ص187، 188.

(23) إدريس حمادي، الخطاب الشرعي وطرق استثماره، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1994م، ص24.

(24) الآمدي الإحكام في أصول الأحكام، تح:سيد الجملي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط2، 1406 هـ، 1986 م ج1،ص136.

(25) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998م ، ص215.

(26) لطفي الله الشملي، تحليل الخطاب الروائي(المفاهيم والتشاكلات)، مجلة الراوي، العدد17، النادي الأدبي الثقافي، جدة، 2007م ص8، نقلاً عن: عبد القادر عوّاد، آليات التداولية في الخطاب – الخطاب الأدبي أنموذجاً، مجلة علامات، ج17، مجلد19 شعبان1432هـ، يوليه2011م، ص57.

(27) ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية"دارسة في الوظيفة و البنية والنمط"، دار الأمان، الرباط، 1431هـ،2010م ص25، وفطومة لحمادي، تداولية الخطاب المسرحي" مسرحية عصفور من الشرق" لتوفيق الحكيم – أنموذجاً–، مجلة الحياة الثقافية، تونس، العدد 188، ديسمبر 2007م، ص80، 81.

(28) محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس– ليبيا، 2004م، ص 48،49 وعبد الحكيم فرحات، المتكلم وتداوليات الحوار" قراءة تحليلية نقدية "، مجلة الجامعة الأسمرية، زليطن – ليبيا، السنة الخامسة، العدد 10، 2008، ص253، وجاك موشلر، وآن ريبول، قوانين الخطاب، وحكم المحادثة، وفرضيات المحادثة، تر: محمد الشيباني، القاموس الموسوعي للتداولية، مصدر سابق، ص214، 215.

(29) عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب"مقاربة لغوية تداولية"، مصدر سابق، ص198.

(30) المصدر السابق، نفسه، ص196.

(31) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة"دراسة في الدلالة الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية"، دار النشر للجامعات، مصر، 1426هـ، 2005م، ص171.

(32) الميدانيُّ(أبوالفضل أحمد بن محمد)، مجمَع الأمثال، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 1428هـ/ 2007م، ج3، ص275، (4059)، من حفَّنا أو رفَّنا: يحوطنا ويَعْطِف علينا، أو يعطينا ويَميرُنا. يريد من مدحنا فلا يغلوَنَّ في ذلك؛ ولكن ليتكلم بالحق منه. لسان العرب (مادتي: حفَّ، رفّ).

(33) ينظر: التكوثر العقلي أو اللسان والميزان، مصدر سابق، ص260.

(34) طه عبدالرحمن، التكوثر العقلي أو اللسان والميزان، مصدر سابق، ص260.

(35) Peter Grundy. Doing pragmatics, Edward Arnold, London, 1995, p 209. نقلا عن: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب"مقاربة لغوية تداولية"، مصدر سابق، ص198.

(36) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مصدر سابق، ص34،35.

(37) الميداني، مجمع الأمثال، مصدر سابق، ج2، ص58، (1669).

(38) الصادق إبراهيم البصير، البنيوية في اللغة والخطاب، منشورات جامعة سبها، 2006م، ص115.

(39) أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص العربية" دراسة في الوظيفة والبنية والنمط"، مصدر سابق، ص73.

(40) محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية"دراسة حول المعنى وظلال المعنى"، منشورات جامعة طرابلس- ليبيا، 1993م، ص87.

(41) ينظر: جميل حمداويّ، المقاربة التداولية في الأدب والنقد، مجلة العربية والترجمة- بيروت- السنة4، العدد9، ربيع2012 ص103.

(42) ينظر: عبدالهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مصدر سابق، ص408

(43) السيوطي(جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جادالمولى وآخرين، دار الجيل بيروت- لبنان، د.ط، د.ت، ج1، مصدر سابق، ص43.

(44) جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، مصدر سابق،(التداولية والإحالة"العوامل الممكنة والفضاءات الذهنية") ترجمة: المكي العابدي، ص160.

(45) أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص العربية"دراسة في الوظيفة والبنية والنمط"، مصدر سابق، ص74.

(46) عيد بلبع، (الرؤية التداولية للاستعارة)، مجلة علامات، مكناس- المغرب، العدد23، 2005م، ص99.

(47) ابن جنيّ((أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 1428هـ/ 2007م، ج1، ص76.

(48) المصدر السابق، ج1، ص54.